

Distr.
GENERAL

TD/B/C.II/MEM.2/2
26 November 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي:

التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي

جنيف، ٤-٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي: الوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

تتناول هذه المذكرة بعضاً من انعكاسات الأزمة المالية العالمية الراهنة على التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي. وتقدم لمحة عامة عن الانعكاسات الممكنة للأزمة الراهنة على تدفقات رؤوس الأموال وعلى المجالات المالية والاستثمارية والتجارية. وتستعرض المذكرة مخططات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يخص (أ) التعاون بين بلدان الجنوب وعلى الصعيد الإقليمي في القطاعين المالي والنقدي؛ (ب) التعاون الإقليمي واتفاقات الاستثمار بين بلدان الجنوب؛ (ج) التعاون بين بلدان الجنوب في المسائل التجارية والمسائل المتصلة بالتجارة. وتشير هذه المذكرة إلى أن التعاون الإقليمي والأقاليمي بين بلدان الجنوب يمكن أن يكمل ويعزز الجهود المبذولة على الصعيد العالمي للتخفيف من الآثار الضارة للأزمة الراهنة، باعتبار أن النهج التعاونية قد تتيح نتائج أفضل مما تتيحه الإجراءات الوطنية المنعزلة في مواجهة أزمة من الأزمات. وتتضمن العديد من الأمثلة على التعاون بين بلدان الجنوب وعلى الصعيد الإقليمي في المجالات المالية والاستثمارية والتجارية، وهي الأمثلة التي يمكن أن تستخلص منها دروس يستفيد منها مقرر السياسات.

أولاً - الأزمة الحالية وأثرها على البلدان النامية

- ١- لقد سلّطت الأزمة المالية الراهنة، التي بلغت مدى لم يسبق له مثيل، الضوء على مسألة الترابط بين سياسات الاقتصاد الكلي والابتكار في المجال المالي والأطر التنظيمية. فاللجوء على نطاق واسع إلى استخدام أدوات مالية غامضة، وسوء تقدير المخاطر، والإفراط في الاستدانة، مقترناً بتراخي الأطر التنظيمية واستعمال سيولة وافرة بشكل مثير للتساؤل، شكلت الأسباب الدفينة لأكبر أزمة مالية منذ الكساد الكبير. وفي أوقات الأزمات، يتطلب الأمر قدراً كبيراً من التدخل على مستوى السياسات العامة من أجل تفادي حدوث أزمة بنوية في القطاع المالي وتباطؤ حاد في نشاط الاقتصاد الحقيقي. والحكومات والبنوك المركزية هي الجهات الفاعلة الوحيدة التي يمكنها التدخل لاستقرار الأسواق عندما تغيب الثقة وتسعى جميع الجهات الفاعلة الأخرى إلى زيادة أرصدها من السيولة.
- ٢- لقد أكد المحللون بادئ الأمر أن البلدان النامية، ونظراً لاستمرارها في تسجيل نمو قوي، تكون قد نجحت في فصل اقتصاداتها عن اقتصادات البلدان المتقدمة. ولكن ها هي الأزمة تمتد الآن إلى البلدان النامية عن طريق قنوات الأسواق المالية والتجارية معاً. والشاهد على ذلك، في الحالة الأولى، هو الزيادة الحاصلة مؤخراً في الفوارق بين المعدلات السيادية للأسواق الناشئة، لا سيما بالنسبة للبلدان التي تجمع بين ارتفاع العجز في الحساب الجاري وامتلاك مخزون كبير من الخصوم الأجنبية التي تقع على عاتق القطاع الخاص. أما في الجانب التجاري، فإن هذه الأزمة تقود بالفعل إلى انخفاض إيرادات الصادرات في البلدان النامية، بفعل الأثر المزدوج لتباطؤ الطلب على صادرات هذه البلدان وانخفاض أسعار السلع الأساسية التي تمثل الجزء الأكبر من صادرات العديد من البلدان النامية. وسيرد فيما يلي تحليل مفصل يتناول أثر الأزمة الراهنة في المجالات المالية والاستثمارية والتجارية، وانعكاساتها على التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي/الأقليمي.

ألف - الانعكاسات على القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي

- ٣- لا تزال هناك ظلال كثيفة من الشك تحوم حول حجم ونطاق الأزمة المالية وآثارها على الاقتصاد الحقيقي. لقد كان التباطؤ الاقتصادي أكثر حدة في البلدان المتقدمة التي تترلق الآن نحو الركود. وبالرغم من التباطؤ الأخير في معدلات النمو في العالم النامي بأسره، يتوقع على نطاق واسع أن تظل هذه المعدلات في مستوى أعلى من متوسطاتها التاريخية. ومع ذلك، فإن الركود الذي أخذ يطل برأسه في العالم المتقدم سيؤثر في نهاية المطاف على جميع القطاعات، في بلدان العالم قاطبة، بسبب زيادة درجة التكامل المالي والتجاري العالمي.
- ٤- لقد كان انتقال الأزمة المالية إلى البلدان النامية والأسواق الناشئة مقصوراً أساساً في أول الأمر على أسواق الأسهم. فقد اهارت هذه الأسواق في العالم بأسره، إلا أن هذا الانهيار هو بالأساس، وفي معظم البلدان، عبارة عن عملية تصحيحية للارتفاع الهائل الذي حدث في النصف الأول من عام ٢٠٠٧^(١). على أن هذه الأزمة المالية ترتب عنها أيضاً في الآونة الأخيرة انعكاسات كبيرة على تدفق الموارد إلى البلدان النامية. فقد ارتفعت الفوارق في المردود بين سندات اقتصادات الأسواق الناشئة وأذونات خزانة الولايات المتحدة. ولعل الارتفاع

(١) الأونكتاد. مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المتعلق باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري. مجلس التجارة والتنمية. TD/B/EX(45)/2. ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

الشاهق الأخير في هوامش أسعار الأسواق المالية إشارة إلى أن المستثمرين بصدد تغيير نظرهم إلى المخاطر التي تشكلها الأسواق الناشئة ومن ثم تقليص استثماراتهم فيها. وقد ينجر عن الأزمة الراهنة أيضاً تراجع معدل نمو تحويلات العمال التي أصبحت على مدى السنوات القليلة الماضية المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي بالنسبة للعديد من البلدان الفقيرة. وتشير تقديرات أخيرة للبنك الدولي إلى أن هذه التحويلات يتوقع أن تنخفض بنسبة ٠,٢ في المائة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٨، وبنسبة ٠,٩ في المائة إلى ٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، محسوبة بالقيمة الحقيقية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي. على أن التراجع في التحويلات يتوقع أن يكون أصغر من تدفقات رؤوس الأموال الأخرى الخاصة أو الرسمية القادمة إلى البلدان النامية^(٢).

٥- وبالفعل، يظل القلق قائماً إزاء إمكانية انخفاض مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية بالنظر إلى أن البلدان المانحة منشغلة بتمويل خطط الإنقاذ التي قد تشكل عبئاً ثقيلاً على موازنتها المالية. ويتبين من تحليل أزمات سابقة حدثت في البلدان المتقدمة أن الأزمات المالية أدت في بعض الحالات إلى انخفاض كبير في النفقات على المساعدة^(٣). ونظراً إلى الآثار الضارة التي يرجح أن تخلفها الأزمة على تجارة البلدان النامية وتدفقات رؤوس الأموال والموارد إليها، سيجد العديد من هذه البلدان بلا شك صعوبة في الحفاظ على وضع يسمح لها بتحمل ديونها والوفاء بالتزاماتها الخارجية في مثل هذا المناخ الاقتصادي. وبالتالي، يتعين على المجتمع الدولي الوفاء بتعهداته فيما يتعلق بالمساعدة.

٦- لقد أدى تراجع تدفقات رؤوس الأموال الوافدة في بعض البلدان - مرتبطاً مثلاً باختلال مواقع المراجعة بعائدات القروض - إلى انخفاض حاد في أسعار العملات وتوترات في القطاع المالي المحلي. وهذا ما حدث في آيسلندا والبرازيل وجمهورية كوريا وهنغاريا. وقد ساهمت اتفاقات المبادلة الثنائية و/أو الإقليمية المبرمة بين بلدان مشاركة في تخفيف الضغط على أسعار الصرف التي تطبقها هذه البلدان.

٧- وثمة تحد كبير آخر تواجهه البلدان النامية يتمثل في تجنب تداعيات الأزمة الراهنة على قطاع الاقتصاد الحقيقي لديها. فبقاء نشاط الاقتصاد الحقيقي قوياً نسبياً في البلدان النامية يعزى أساساً إلى عاملين اثنين هما: '١' تحمل الطلب المحلي في العديد من البلدان النامية الرئيسية دوراً أكبر في أداء نموها؛ '٢' استمرار أسعار بعض السلع الأساسية الأولية مرتفعة نسبياً (حتى بعد الانخفاض الحاد الذي حدث في الشهور الأخيرة) أدى إلى تعزيز الحسابات الخارجية لهذه البلدان وتقليص اعتمادها على رؤوس الأموال الأجنبية.

٨- وعلى غرار ما أبرزته الدورة التنفيذية لعام ٢٠٠٨ للأونكتاد، فإن الأداء الاقتصادي القوي للصين كان عاملاً رئيسياً لاكتساب البلدان النامية أهمية متزايدة في النمو الاقتصادي العالمي وفي التدفقات التجارية العالمية. فمستقبل الصين الاقتصادي أمر حاسم من عدة جوانب في معرفة الكيفية التي ستؤثر بها انعكاسات أزمة الأسواق المالية في البلدان النامية الأخرى. وإذا كان انخفاض صادرات الصين سيقفل معدل نموها، فإن نمو طلبها المحلي ونشاطها

(٢) البنك الدولي. Outlook for Remittance Flows 2008-2010: Growth expected to moderate

significantly, but flows to remain resilient. ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

http://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/334934-1110315015165/MD_Brief8.pdf

(٣) Roodman، D. History says financial crisis will suppress aid، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

http://blogs.cgdev.org/globaldevelopment/2008/10/history_says_financial_crisis.php

الاستثماري يرجح أن يظل مستقراً وقوياً. فاستمرار قوة طلب الصين على استيراد السلع الأساسية من شأنه أن يخفف من الأثر الضار على البلدان المصدرة للسلع الأساسية، لأن غير ذلك سيفضي إلى انكماش اقتصادي عالمي.

باء - التطورات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب

٩- تفيد تقديرات الأونكتاد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين بلدان الجنوب قد زادت بسرعة كبيرة منذ مطلع التسعينات. فقد زاد مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من بلدان نامية واقتصادات تمر بمرحلة انتقالية زيادة كبيرة، من ٤ مليارات دولار في عام ١٩٨٥ إلى ٣٠٤ مليارات دولار في عام ٢٠٠٧. وقد ذهب معظم هذه الاستثمارات إلى بلدان نامية أخرى مجاورة في غالب الأحيان، وهو ما جعلها استثمارات إقليمية بطبيعتها. فمبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر التي وظفتها شركات من بلدان نامية في بلدان نامية أخرى ارتفعت من أقل من ٤ مليارات دولار في عام ١٩٩٠ إلى ١٧٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، وهو ما يعادل نحو ١٢ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الخارجة في عام ٢٠٠٦، مقابل ٥ في المائة فقط في عام ١٩٩٠. وقد أصبح بعض البلدان النامية مصدراً للاستثمار الأجنبي المباشر يكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلى بلدان نامية أخرى. والبلدان التي تتلقى أكبر حصة من للاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب، كنسبة من مجموع للاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة، تشمل إثيوبيا وبنغلاديش وتايلند وجمهورية ترانينا المتحدة وقرغيزستان وكمبوديا، وبعض بلدان أمريكا اللاتينية. فزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب يعزز التعاون بين بلدان الجنوب، ويثير عدداً من القضايا الهامة المتعلقة بالتنمية، مثل الصلات بين الإنتاج والأعمال ضمن سياق التعاون بين بلدان الجنوب. على أنه من المهم، بالنظر إلى الأزمة المالية العالمية الراهنة، النظر في الكيفية التي سيتأثر بها الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب وما هي الانعكاسات المترتبة على ذلك. أما على الصعيد الهيكلي، فمن المهم سواء بسواء بحث الكيفية التي سيتمكن بها الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب من تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتأثير في البيئة الاستثمارية الدولية في المستقبل.

١٠- وثمة عدة عوامل تحمّل وتحفّز شركات البلدان النامية على الاستثمار خارج حدودها الوطنية، ولا سيما في بلدان نامية أخرى - ومن ثم تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. فهي تستثمر في الخارج لدخول الأسواق، والحصول على موارد تكنولوجية وطبيعية، وبناء إسم تجاري، وضمان البقاء. ويلعب الجوار والوشائج الجيوثقافية، التي لا تفتأ تنمو بما يتيح العمل في منطقة ما من زيادة التعارف، دوراً كبيراً في قرارات البلدان النامية بالاستثمار في بلدان الجوار. وفي الوقت نفسه، تزيد عمليات التكامل الإقليمية، كتلك التي تعزز الروابط التجارية أو تيسر التدفقات التجارية، من قوة الاستثمار الأقليمي وشبكات الإنتاج. والاستثمارات فيما بين البلدان النامية داخل الإقليم الواحد وبين الأقاليم تتركز بشكل خاص في الصناعة التحويلية والقطاع المالي والاتصالات والصناعات الاستخراجية والبنية الأساسية والعقارات^(٤). والعوامل التي تقوم عليها هذه الدوافع والحوافز والعمليات لم تتغير

(٤) الأونكتاد. تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٧: الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية. منشورات الأمم المتحدة. نيويورك وجنيف. ٢٠٠٧.

الأونكتاد. تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٨: الشركات عبر الوطنية وتحدي البنية الأساسية. منشورات الأمم المتحدة. نيويورك وجنيف. ٢٠٠٨.

منذ بداية الأزمة وليس هناك، على المدى القصير، ما يوحي بأن الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب سينخفض انخفاضاً كبيراً. والشركات المتعددة الجنسيات من بلدان الجنوب العاملة في القطاعات المذكورة أعلاه تستثمر في الغالب الأرباح غير الموزعة، دون أن تلجأ إلى الاقتراض، وهي بالتالي أقل تأثراً بالأزمة المالية. وينطبق الأمر ذاته على الصناديق السيادية التي تُستخدم أكثر فأكثر لأغراض الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من بلدان الجنوب. بيد أن هذا الاستثمار قد يهوي بحدة إذا ما تطورت الأزمة المالية الراهنة إلى ركود عالمي يطول أمده يؤثر على قدرة الشركات المتعددة الجنسيات من البلدان النامية على الاستثمار في بلدان نامية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود الرامية إلى تقييد النظم الدولية المتعلقة بالاستثمار في المراكز المالية الخارجية، عقب هذه الأزمة المالية، من شأنه أن يؤثر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المراكز ويحد من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب.

١١- ويمكن أن يترتب عن هذا الهبوط آثار كبيرة، لا سيما على بعض البلدان أو الأقاليم. فمثلاً، يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من بلدان نامية مصدراً هاماً للاستثمار بالنسبة للعديد من أقل البلدان نمواً. ويتجه أكثر من ٤٠ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من البلدان النامية إلى أقل البلدان نمواً^(٥). أما إقليمياً، فهناك في أفريقيا أكثر من ٥٠ في المائة من جميع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر القادمة إلى بوتسوانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسوازيلند وليسوتو وملاوي تأتي من جنوب أفريقيا. وفي آسيا، فإن أكثر من ٥٠ في المائة من جميع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر القادمة إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار في الفترة بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٧ كانت من بلدان نامية أخرى في آسيا. كما أصبح المستثمرون من الأرجنتين والبرازيل وشيلي والمكسيك من الأطراف الفاعلة الإقليمية المهمة في أمريكا اللاتينية، وهو ما يعزى جزئياً إلى التكامل الإقليمي وإلى استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات عبر أمريكا اللاتينية التي تسعى إلى إيجاد موطئ قدم راسخة في المنطقة. وبسبب التكامل الاقتصادي إلى حد ما، ثمة شركات من تايلند وسنغافورة وماليزيا بسبيلها إلى أن تصبح أطرافاً فاعلة إقليمية مهمة في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا^(٦). وستؤدي الأزمة المالية والاقتصادية إذا ما طال أمدها إلى تقليص جميع هذه الأنشطة نظراً إلى أن ربحية الشركات المتعددة الجنسيات من البلدان النامية وطلبات التصدير لديها ستتأثر، ولأنها ستلجأ إلى تقليص أو ترشيد أنشطتها في الخارج. بيد أن الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب المتجه إلى مناطق نامية وصناعات بعينها يمكن، على المدى المتوسط، عندما يبدأ العالم في التعافي من الأزمة، أن تزيد في قطاعات مثل المالية والصناعات الاستخراجية والبنية الأساسية.

(٥) الأونكتاد. تقرير الاستثمار والتنمية ٢٠٠٦: الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية: الآثار على التنمية. منشورات الأمم المتحدة. نيويورك وجنيف ٢٠٠٦.

(٦) الأونكتاد. لاعبون عالميون من الأسواق الناشئة: تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات التجارية عن طريق الاستثمار المتجه إلى الخارج (بالإنكليزية فقط). منشورات للأمم المتحدة. نيويورك وجنيف. ٢٠٠٧.

جيم - الآثار على التجارة بين بلدان الجنوب

١٢ - المبادلات التجارية بين بلدان الجنوب معرضة لأن تتأثر بالأزمة المالية العالمية. فقد بلغت قيمة هذه المبادلات ٢,٤ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧، أو ٢٠ في المائة من التجارة العالمية. وقد زادت المبادلات التجارية بين بلدان الجنوب بسرعة كبيرة منذ ١٩٩٥، بلغت ١٣ في المائة في المتوسط سنوياً، في حين بلغت نسبة الزيادة في التجارة العالمية ٩ في المائة في المتوسط سنوياً، ونسبة الزيادة في المبادلات التجارية بين البلدان المتقدمة ١٠ في المائة. وأثناء هذه الفترة، ارتفع وزن الصادرات بين بلدان الجنوب من مجموع الصادرات بسبع نقاط مئوية في بلدان أفريقيا النامية، وبأربع نقاط مئوية في آسيا، وبنقطتين مئويتين في البلدان النامية في الأمريكتين.

وجهات الصادرات من البلدان النامية في عام ٢٠٠٧ (كنسبة مئوية من مجموع الصادرات)

٢٠٠٧	في اتجاه الشمال	في اتجاه الجنوب	البلدان النامية الأفريقية	البلدان النامية في الأمريكتين	البلدان النامية الآسيوية
البلدان النامية الأفريقية	٧٠,١	٢٩,٩	٩,٧	٢,٩	١٧,٢
البلدان النامية في الأمريكتين	٧٠,٠	٣٠,٠	١,٨	١٨,٨	٩,٣
البلدان النامية الآسيوية	٥٠,٩	٤٩,١	٢,٤	٢,٨	٤٣,٩
١٩٩٥					
البلدان النامية الأفريقية	٧٧,٦	٢٢,٤	١٠,٥	١,٨	١٠,٢
البلدان النامية في الأمريكتين	٧١,٨	٢٨,٣	١,٤	١٩,٨	٧,١
البلدان النامية الآسيوية	٥٤,٩	٤٥,١	٢,٠	٢,٢	٤٠,٩

المصدر: الأونكتاد.

١٣ - وفي الأعوام بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، كان ما يزيد عن ثلث السلع المتبادلة بين البلدان النامية يأتي من قطاعات الصناعات التحويلية التي تتطلب مهارة عالية، أي السلع الكهربائية/الإلكترونية (بما في ذلك قطع الغيار والأجزاء)، والمكنات، والأدوات الميكانيكية. وشكّلت صادرات الوقود أيضاً حصة عالية من هذه المبادلات. وهذه هي القطاعات التي سجّل النمو فيها أكبر قدر من الحيوية منذ عام ١٩٩٥: فقد زادت حصة صادرات الصناعات التحويلية التي تتطلب مهارة عالية من مجموع الصادرات بين بلدان الجنوب بنسبة تتراوح من ٨ في المائة إلى ٣٤ في المائة، والوقود بنسبة ٨ في المائة إلى ٢١ في المائة. وكانت الزيادة في صادرات الصناعات التحويلية بين بلدان الجنوب نابعة من زيادة في تجارة قطع غيار وأجزاء من قطاع الصناعات التحويلية نتيجة لخطط تقاسم الإنتاج الإقليمية، ولا سيما في شرق آسيا (مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا + الصين)، إضافة إلى ارتفاع في صادرات السلع النهائية.

القطاعات التصديرية الرئيسية من البلدان النامية

الحصة من مجموع الصادرات من بلدان الجنوب، كنسبة مئوية؛ (متوسط ٢٠٠٥-٢٠٠٧)	التغير الحاصل بالنقاط المئوية منذ ١٩٩٥	
إلى بلدان الجنوب		
٢٤,١	٦,٦	١ السلع الكهربائية/الإلكترونية
٢١,١	٧,٧	٢ الوقود
١٠,١	١,٣	٣ المكنات والأدوات الميكانيكية
٧,٤	٠,٣-	٤ المعادن والمنتجات الأساسية
٥,٧	٤,١-	٥ الزراعة
٥,٣	٠,٤-	٦ الصناعات الكيميائية والصناعات المتصلة بها
٣٢,٠	١٥,٢-	قطاعات أخرى
إلى بلدان الشمال		
٢٣,٤	٦,٢	١ الوقود
١٦,١	٠,١-	٢ السلع الكهربائية/الإلكترونية
١٢,٠	١,٦	٣ المكنات والأدوات الميكانيكية
٨,٩	٣,٢-	٤ المنسوجات والمواد النسيجية
٦,١	٠,٧	٥ المعادن والمنتجات الأساسية
٦,١	٤,٣-	٦ الزراعة
٣٣,٦	٥,٢-	قطاعات أخرى

المصدر: الأونكتاد.

١٤- على أن مثل هذا التوسع السريع في المبادلات التجارية بين بلدان الجنوب قد تُبطئه الأزمة المالية العالمية الراهنة وما سيترتب عنها من تباطؤ اقتصادي في البلدان المتقدمة الرئيسية. ويعود السبب في ذلك إلى أن الأزمة الاقتصادية الراهنة قد تؤثر سلباً في العوامل التي كانت تشكّل محرك النمو التجاري بين بلدان الجنوب. وقد حدد الأونكتاد هذه العوامل على النحو التالي: '١' النمو الاقتصادي السريع لعدد من الأسواق الناشئة في بلدان الجنوب (مثل البرازيل والصين والهند)؛ '٢' زيادة مخططات تقاسم الإنتاج ضمن بلدان الجنوب؛ و'٣' تحسن آليات تيسير التجارة والنقل فيما بين البلدان النامية^(٧).

(٧) اعتُبرت هذه العوامل على أنها الدوافع الرئيسية وراء "ظهور الجنوب الجديد والتجارة بين الجنوب والجنوب كوسيلة للتكامل الإقليمي وفيما بين الأقاليم من أجل التنمية"، مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد للمائدة المستديرة الرابعة، الأونكتاد الثاني عشر، نيسان/أبريل ٢٠٠٨ (TD/425).

١٥- أولاً، لقد تأثرت الصادرات "الحיוية" من الاقتصادات الناشئة من بلدان الجنوب - أي الصادرات التي سجلت نمواً عالياً في قطاعي السلع والخدمات - تأثيراً مباشراً بفعل التباطؤ الاقتصادي في أسواق مثل أسواق بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة للتراجع الحاد في طلب المستهلكين من هذه البلدان. فالصادرات الحيوية - التي تشمل السلع الاستهلاكية الكهربائية والإلكترونية، ومنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمنسوجات والملبوسات، وغيرها من المصنوعات الخفيفة - تمثل أكثر من ٤٠ في المائة من الصادرات المتجهة من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال. ثانياً، لقد انتقل أثر إغيار الطلب في بلدان الشمال بسرعة من الاقتصادات الناشئة إلى بلدان نامية أخرى عن طريق العلاقات التجارية بين بلدان الجنوب التي تعززت في العقد الماضي من خلال جملة أمور منها استحداث مخططات جديدة لتقاسم الإنتاج فيما بين بلدان الجنوب. فإغيار طلب الولايات المتحدة على الصادرات من المنتجات النهائية من الصين على سبيل المثال سيقصص طلب الصين على قطع الغيار والأجزاء المستوردة من بلدان آسيوية مجاورة. وإذا ما حدث فتور في النشاط المحلي الصيني نتيجة لذلك فسوف يؤدي على الأرجح إلى تراجع مستوى الصادرات من المواد الخام والسلع الأساسية.

١٦- لقد هوت أسعار السلع الأساسية بالفعل من مستواها الأعلى الذي بلغته في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وكما يبين الرقم القياسي الذي وضعه الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية، فقد انخفضت الأسعار العالمية للسلع الأساسية بنسبة ١١,٥ في المائة محسوبة بدولارات الولايات المتحدة في الفترة بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨^(٨). ومن شأن البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، ولا سيما أقل البلدان نمواً، أن تتأثر بالأزمة المالية العالمية. ولما كانت هذه البلدان تعتمد اعتماداً شديداً على صادراتها من السلع الأساسية، فستتأثر تأثيراً مباشراً بتقلص إيراداتها من الصادرات على الفور. فهي لا تملك سوقاً محلية كبيرة الحجم يمكن أن تستخدم كأداة لمواجهة احتمالات انكماش تجارتها الخارجية ولا هي تملك احتياطات كافية من العملات الأجنبية لتغطية خسائرها في الإيرادات من الصادرات.

١٧- ثالثاً، تُحدث أية أزمة مالية عالمية تقلبات في مجالي تيسير التجارة والإمدادات، مثل النقل وتمويل التجارة. ففيما يتعلق بالنقل، يؤدي انخفاض الطلب العالمي وما ينجر عنه من تباطؤ في التجارة العالمية إلى انخفاض كبير في أسعار النقل، وهو ما ينبغي أن يتيح، من حيث المبدأ، ميزة مضافة لفائدة البلدان النامية. على أن عدد خطوط النقل البحري يجري تقليصه نتيجة للطاقة الزائدة عن الحاجة ولتراجع المبادلات التجارية، ولا سيما تلك الخطوط التي تربط بين أسواق البلدان النامية. ويؤدي ذلك بدوره إلى تقليص فرص وصل هذه البلدان إلى الأسواق الأجنبية^(٩). وقد أحدثت أزمة السيولة العالمية آثاراً خطيرة على شروط وتوافر الائتمانات التجارية وتمويل

(٨) لقد كان الاتجاه عالمياً بالنسبة للسلع الأساسية؛ أما بالنسبة لسلع أساسية يعينها أو مجموعات منها فقد تأثرت أكثر من غيرها، ومن ذلك زيوت النباتات والبذور الزيتية (-٢٨ في المائة)، والنفط الخام (-٢٤,٥ في المائة)، وأسعار الأغذية (-١١,٥ في المائة)، وتشمل الأرز (-٢٨ في المائة) (أيار/مايو - أيلول/سبتمبر)، والذرة (-٢٠ في المائة) (حزيران/يونيه - أيلول/سبتمبر)، والقمح (-١٦ في المائة) (حزيران/يونيه - أيلول/سبتمبر). المصدر: نشرة الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية.

(٩) في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أكدت شركة النقل البحري الأكبر في العالم، Maersk Line، إلغاء خط كامل بين آسيا وأوروبا قوامه تسع سفن، وهو ما يعني إلغاء نحو ٦٠٠ ٧ وحدة تعادل عشرين قدماً في الأسبوع من التجارة. وقد جاء إعلان شركة النقل الدانماركية بعد ثلاثة أيام فقط من إعلان شركة النقل American President Lines التي قالت إنه بسبب "الظروف التي تزداد صعوبة أكثر فأكثر"، قررت الشركة أن تقلص خطوطها التجارية بين آسيا وأوروبا بنسبة ٢٥ في المائة وخطوطها التجارية العابرة للمحيط الأطلسي بنسبة ٢٠ في المائة. Containerization International online، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

المشاريع: فسوق السندات والقروض الجماعية منعدمة بالفعل في الوقت الحاضر. وقد بات الحصول على التمويل مكلفاً، بما في ذلك للمبادلات التجارية بين بلدان الجنوب. وأسعار الفائدة على ائتمانات التصدير آخذة في الارتفاع متجاوزة أسعار إعادة التمويل المصرفية إلى حد كبير، كما أن أقساط تأمينات التصدير ترتفع بسرعة، بينما أصبحت شروط التسديد (مثل فترة السداد) أو تغطية المسؤولية أكثر تقييداً. وبدأت حلول ائتمانات التصدير (التمويل المضمون من وكالات ائتمانات التصدير) وغيرها من آليات التمويل، مثل عمليات المقايضة، تكتسب أهمية من جديد باعتبارها موارد رئيسية للتمويل. ويجري على المستويين الدولي والوطني بذل جهود لتزويد صندوق تمويل التجارة^(١٠). ولكن المطلوب من المصارف (بما في ذلك المؤسسات المتعددة الأطراف ومؤسسات تمويل التنمية والبنوك المركزية) ووكالات الائتمان أن تزيد من تنسيقها عبر الحدود من أجل إحداث أثر ملموس قادر على تخفيف المشكلة الحالية والحفاظ على الزخم الحاصل في نمو التجارة بين بلدان الجنوب.

ثانياً - مخططات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

١٨- يكمن المبدأ الأساسي المتمثل في اعتماد كل بلدان على الآخر في عدم قدرة أي بلد على التصرف بمفرده في عالم مترابط. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، اجتمعت مجموعة العشرين للنظر في السبل الملائمة لمواجهة الأزمة المالية الجارية. فحددت خطوات اتخذت وأخرى ينبغي اتخاذها فيما يخص مجالات الإصلاح الرئيسية التالية: تعزيز الشفافية والمساءلة؛ والمراقبة المتعقّلة؛ وإدارة المخاطر؛ وتعزيز أعمال نظم سليمة ومراقبة متعقّلة؛ والتشجيع على التزاهة في الأسواق المالية؛ وإصلاح المؤسسات المالية الدولية. ونظراً للطابع العالمي بحق لهذه الأزمة، فإن الأمر يحتاج إلى إيجاد حلول في منظمة عالمية تكون بحق شاملة للجميع كالأمن المتحدة، أي في إطار ما أطلق عليه أيضاً اسم "مجموعة ال ١٩٢". وهذه الجهود العالمية التي تبذل في شكل تعاون بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال وتعاون ثلاثي قد تُستكمل بتعاون بين بلدان الجنوب وتعاون إقليمي.

١٩- ولا تتوفر البلدان النامية الصغيرة والمفتوحة سوى على خيارات محدودة لمواجهة الصدمات الخارجية. ويكمن أحد الخيارات المتاحة للاقتصادات الصغيرة والمفتوحة في توحيد القوى عن طريق التعاون جنوب جنوب وعلى الصعيد الإقليمي لحماية اقتصاداتها من الصدمات الخارجية الضارة التي تفرزها أسواق رؤوس الأموال الدولية. وقد تتيح النهج التعاونية نتائج أفضل من الإجراءات الوطنية المنعزلة في مواجهة أزمة من الأزمات. وبالإضافة إلى ذلك، تملك البلدان النامية الآن موارد أكثر مما كانت تملك في السابق (من حيث الاحتياطات من العملات الأجنبية، والاستثمار الأجنبي المباشر الخارج، وأسواقها المحلية، على سبيل المثال)، وهو ما يزيد من مدى ونطاق التعاون الممكن. وتشمل بعض أمثل التعاون المالي اتفاقات المبادلة، وتجميع الاحتياطات فيما بين البنوك المركزية، وآليات التنسيق فيما يخص أسعار الصرف، ومؤسسات الإشراف الإقليمية، واتفاقات التسديد الإقليمية، وتوسيع أو إنشاء مصارف إنمائية إقليمية وأسواق إقليمية للسندات لتعزيز فرص الحصول على التمويل الطويل الأجل. وقد يتخذ التنسيق النقدي شكل آلية إقليمية لأسعار الصرف أو تعويم داخل الكتلة الواحدة أو اتحاد نقدي.

(١٠) ضخت البرازيل والولايات المتحدة وبلدان أخرى سيولة لتخفيف أثر جفاف ائتمانات التصدير على مصدري هذه البلدان. وتنوي المؤسسة المالية الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي رفع قيمة برنامجها العالمي لتمويل التجارة لفائدة البلدان النامية بثلاث مرات عما كان عليه بحيث يصل إلى ٣ مليارات من دولارات الولايات المتحدة، على نحو ما قرره اجتماع دولي بشأن تمويل التصدير عقدته منظمة التجارة العالمية في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٢٠- وثمة فوائد محددة مصاحبة لهذه الأشكال من التعاون. فالتعاون بين بلدان الجنوب وعلى الصعيد الإقليمي يمكن أن يؤدي دوراً مفيداً، لا سيما في تصميم وإتاحة أدوات لمساعدة الحكومات وتمكينها. ويمكن أن تكتسب البلدان أيضاً قدراً أكبر من الحرية في وضع استراتيجيات وطنية وتحديد أولويات وطنية، في مقابل أشكال أخرى من المساعدة التي قد تكون خاضعة لشروط. وهناك أصلاً أدوات موجودة سلفاً يمكن استخلاص دروس منها. وفيما يلي بعض الأمثلة على الكيفية التي أثبت بها التعاون بين بلدان الجنوب فعاليتها في تيسير التدفقات المالية والتعاون النقدي والاستثمار والتجارة داخل الأقاليم الواحد.

ألف - التعاون المالي والنقدي بين بلدان الجنوب وعلى الصعيد الإقليمي

٢١- لقد اكتسب التعاون المالي والنقدي دوراً متعاظماً الأهمية في عمليات التكامل الإقليمي، وهو ما يتيح إمكانية استخلاص عدة دروس. فالتعاون والترتيبات في المجالين النقدي والمالي بين بلدان الجنوب وعلى الصعيد الإقليمي يمكن أن يفيدا في تقليص أوجه الضعف التي تعاني منها البلدان النامية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الدولية، وذلك بتطوير نظم إقليمية للسداد والتمويل المتبادل، وتعزيز استخدام العملات الوطنية، وإنشاء آليات إقليمية لتنسيق السياسات ومراقبة الاقتصاد الكلي.

٢٢- ويستعرض تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٧^(١١) الصادر عن الأونكتاد بعض الأمثلة الحديثة على التعاون الإقليمي في المجالين المالي والنقدي^(١٢). وهذا التعاون قد يتخذ عدة أشكال واسعة، وهي تشمل تيسير الدفع واتفاقات الائتمان، والتعاون الإقليمي لتمويل التنمية، وآليات أسعار الصرف، والاتحادات النقدية. وفيما يلي تحليل لأشكال التعاون هذه:

(أ) *تسهيلات الدفع واتفاقات الائتمان*: تهدف اتفاقات الدفع والائتمان فيما بين البنوك المركزية إلى تسهيل التجارة داخل الإقليم الواحد وإلى توفير السيولة لأغراض التمويل للبلدان الأعضاء في اتفاق تجاري ما. وتستطيع البنوك المركزية، بفضل هذه الخدمة، تعويض المبالغ المستحقة لهذا الطرف على ذاك لمعاملات ميزان المدفوعات التي جرت أثناء فترة معينة، ثم تسوية بقية الدين بالعملة الصعبة عند حلول تاريخ محدد. وتتيح هذه الترتيبات آلية لتيسير المعاملات الدولية بين البلدان. والمشاركة في هذه الترتيبات يجعل البلدان أقل احتياجاً إلى السيولة الدولية لتمويل مشاركتها في التجارة داخل الإقليم.

وهناك عدد من الأمثلة على هذه الأنواع من الترتيبات، أحدها هو مبادرة شيانغ ماي التي أطلقتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا + جمهورية كوريا والصين واليابان (آسيان + ٣) في عام ٢٠٠٠، لمواجهة الأزمة المالية التي لحقت بآسيا في عامي ١٩٩٧-١٩٩٨. وشكّلت هذه المبادرة أبرز اتفاق ثنائي للمبادلة يضم بلداناً نامية. والمحالات الثلاثة الرئيسية للحوار والتعاون هي مراقبة تدفقات رؤوس الأموال، وآليات المساعدة الذاتية،

(١١) الأونكتاد. تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٧: *التعاون الإقليمي من أجل التنمية*. منشورات الأمم المتحدة. نيويورك وجنيف. ٢٠٠٧. http://www.unctad.org/en/docs/tdr2007ch5_en.pdf.

(١٢) للاطلاع على مزيد من التحليل، انظر: الأونكتاد. *Global and Regional Approaches to Trade and Finance* UNCTAD/GDS/2007/1، منشورات الأمم المتحدة. نيويورك وجنيف. ٢٠٠٧.

والإصلاحات المالية الدولية^(١٣). وتهدف هذه المبادرة إلى إدارة الأزمات والوقاية منها معاً وذلك بتزويد البلدان المشاركة بالسيولة المالية الدولية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، اتفق وزراء المالية في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا + ٣ على توسيع آلية التمويل في إطار مبادرة شيانغ ماي من ٦ مليارات دولار إلى ٨٠ مليار دولار. كما اتفق الوزراء على توسيع الخطة بحيث تشمل المبادلات المتعددة الأطراف فضلاً عن المبادلات الثنائية، وتقديم تاريخ التنفيذ إلى النصف الأول من عام ٢٠٠٩^(١٤).

وثمة مثال آخر هو الصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية الذي أنشئ في عام ١٩٧٨ لدعم الاستقرار في البلدان الأعضاء في منطقة الأنديز. والأهداف المعلنة لهذا الصندوق هي: '١' مساعدة البلدان الأعضاء في تثبيت موازين مدفوعاتها بتقديم ائتمانات وقروض لأطراف ثالثة؛ '٢' المساهمة في مواءمة سياسات البلدان الأعضاء النقدية والمالية وتلك المتعلقة بأسعار الصرف؛ '٣' تحسين ظروف استثمارات الاحتياطيات الدولية التي تقوم بها البلدان الأعضاء^(١٥).

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أعلنت البرازيل والأرجنتين عن إطلاق النظام البرازيلي الأرجنتيني للمدفوعات بالعملة المحلية يهدف إلى تبسيط المعاملات داخل المنطقة وتحسين فعاليتها، وذلك بتيسير تدفق المعاملات التجارية وتخفيض التكاليف. وبموجب هذا الاتفاق، يتعامل المستوردون والمصدرون بعملة محلية من خلال نظام المدفوعات بالعملة المحلية. وسيفيد هذا النظام في تقليص تكاليف المعاملات الملزمة للمدفوعات الدولية، وإلغاء استخدام عملة ثالثة في المعاملات المباشرة بين الشركات.

(ب) *التعاون المالي بين بلدان الجنوب وعلى الصعيد الإقليمي*: ينطوي التعاون المالي الإقليمي، الذي يتخذ شكل صندوق استثماري إقليمي على أساس عملات صعبة، أو شكل مؤسسات مالية إقليمية موجودة أصلاً، على إمكانية توفير بدائل استثمارية من شأنها ليس فقط زيادة عائدات الأرضة من الاحتياطيات من العملات الأجنبية، بل أيضاً تعزيز التنمية الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، تتمتع المصارف الإنمائية الإقليمية بسمعة تتعاضد أهميتها شيئاً فشيئاً ألا وهي اقتراضها وإقراضها بالعملة المحلية. ومن الأمثلة على ذلك مؤسسة تنمية الأنديز، وهي مؤسسة مالية متعددة الأطراف تقدم التمويل لمنطقة الأنديز بهدف دعم التكامل الإقليمي بين البلدان الأعضاء في المنطقة والتنمية المستدامة فيها. وتشكل هذه المؤسسة المصدر الرئيسي للتمويل المتعدد الأطراف لمنطقة الأنديز. وهناك مثال آخر هو مصرف التنمية الآسيوي الذي يعمل على تعزيز الأسواق المالية المحلية والإقليمية من خلال وظيفته كمقرض ووظيفته كمقرض في آن معاً، باستعمال صكوك موقوفة بالعملة المحلية. فقد أدرج مصرف التنمية الآسيوي خدمة قروض بالعملة المحلية بهدف تقليص التفاوتات في قيمة العملات ودعم تنمية أسواق رأس المال المحلية.

(١٣) انظر: البيان الوزاري المشترك الصادر عن اجتماع وزراء المالية في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا + ٣. شيانغ ماي، تايلند. ٦ أيار/مايو ٢٠٠٠.

(١٤) Aglionby J. Currency swap scheme to be expanded. Financial Times. ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

(١٥) المادة ٣ من الاتفاق التأسيسي.

(ج) آليات أسعار الصرف والاتحادات النقدية: يمكن أن تفيد آليات أسعار الصرف والاتحادات النقدية الإقليمية في حماية الأسواق الإقليمية من تقلبات أسعار الصرف. فالتعاون النقدي أداة مفيدة لتحقيق استقرار القيمة المحلية والخارجية للعملة، مع تفادي في الوقت نفسه تقلب التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل، والتحكم، وتواتر فرط تقدير قيمة العملة ونحس قيمتها. وستستفيد البلدان النامية، لا سيما تلك التي ترتبط فيما بينها بعلاقات تجارية مفتوحة ووثيقة، من الترتيبات النقدية التي تسعى إلى تعزيز قدرة الصادرات على المنافسة والاستقرار النقدي الخارجي على حد سواء. وهناك ثلاثة من مجموع أربعة اتحادات نقدية في العالم قائمة بين بلدان نامية، وهي الاتحاد النقدي لمنطقة شرق البحر الكاريبي، والمنطقة النقدية المشتركة في الجنوب الأفريقي، ومنطقة فرنك الجماعة المالية الأفريقية في أفريقيا، التي تشمل على وجه الخصوص الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. والاتحاد النقدي العالمي الآخر هو الاتحاد النقدي الأوروبي. ويسعى أعضاء مجلس التعاون الخليجي إلى تشكيل اتحاد نقدي بحلول عام ٢٠١٠.

باء - التعاون الإقليمي واتفاقات الاستثمار بين بلدان الجنوب

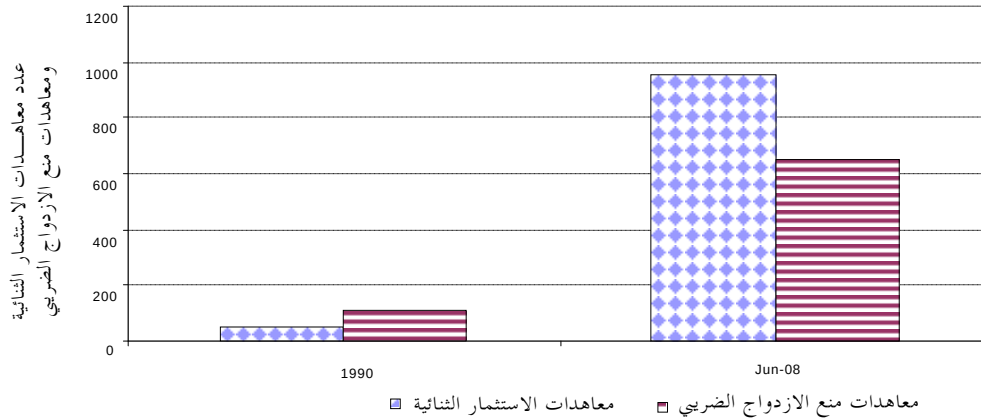
٢٣- ثمة سبب هام بشكل خاص يفسر التوسع السريعة للاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات من البلدان النامية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب. وهذا السبب هو زيادة عدد فرص الاستثمار المتاحة في بلدان نامية أخرى وتخفيف السياسات الوطنية إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج. فبعض البلدان النامية، مثل جمهورية كوريا وسنغافورة والصين وماليزيا والهند، تشجع شركاتها على الاستثمار في الخارج. ونتيجة لذلك، زاد عدد اتفاقات الاستثمار الدولية بين بلدان الجنوب زيادة كبيرة^(١٦). ومن ذلك أن عدد معاهدات الاستثمار الثنائية بين بلدان الجنوب ارتفع من ٤٢ معاهدة في عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ٩٥٠ معاهدة بحلول شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (الشكل ١). أما عدد معاهدات منع الازدواج الضريبي فقد ارتفع من ١١٠ في عام ١٩٩٠ إلى ٦٤٥ بحلول شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٨^(١٧). وقد أبرم، بحلول شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أكثر من ١٠٠ اتفاق للتعاون الاقتصادي يتضمن أحكاماً تتعلق بالاستثمار بين بلدان نامية^(١٨). وستستمر هذه الاتجاهات في المستقبل وستعزز التعاون بين بلدان الجنوب والاستثمار الأجنبي المباشر بغض النظر عن أي انكماش قصير أو متوسط الأجل يحدث نتيجة للأزمة المالية.

(١٦) الأونكتاد. *South-South Cooperation in International Investment Arrangements*. منشورات الأمم المتحدة. رقم المبيع E.05.II.D.26. نيويورك وجنيف. ٢٠٠٥. والأونكتاد. *International Investment Rule-Making: Stocktaking, Challenges and the Way Forward*. منشورات الأمم المتحدة، سيصدر قريباً. نيويورك وجنيف. رقم المبيع E.08.II.D.1.

(١٧) تشمل هذه الأرقام الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

(١٨) هناك اتفاقات أخرى ثنائية وإقليمية لإقامة مناطق التجارة الحرة تغطي أيضاً قضايا الاستثمار تجعل البلدان أو المناطق الأطراف فيها جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر. وتشمل هذه الاتفاقات منطقة التجارة الحرة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين، ومنطقة التجارة الحرة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والهند، ومنطقة التجارة الحرة بين الصين والهند، ومنطقة التجارة الحرة بين الصين وجمهورية كوريا، ومنطقة التجارة الحرة بين شيلي والصين، ومنطقة التجارة الحرة بين الصين وباكستان، ومنطقة التجارة الحرة لجنوب آسيا.

الشكل ١- تزايد عدد معاهدات الاستثمار الثنائية ومعاهدات منع الازدواج الضريبي، ١٩٩٠ وحزيران/يونيه ٢٠٠٨



٢٤- لقد ساهم التكامل الاقتصادي في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في زيادة جاذبية هذه المناطق للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يعزى في جزء منه إلى الفوائد المتأتية من وفرة الحجم التي أتاحت بفضل توسع السوق الإقليمية، وسهولة الوصول إلى عناصر الإنتاج، وحرية حركة السلع والخدمات، وزيادة فعالية بنية الإنتاج التي باتت ممكنة بفضل التقسيم الإقليمي للعمل. فقد أدى التكامل الاقتصادي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، عن طريق منطقتها للتجارة الحرة ومنطقتها الاستثمارية على سبيل المثال، إلى زيادة جاذبية المنطقة كمركز لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وكقاعدة إنتاجية قادرة على المنافسة. وبالمثل، فإن التكامل الإقليمي في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بصدده جعل هاتين المنطقتين أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر هي الأخرى. أما في أمريكا اللاتينية، فقد أصبح الاستثمار داخل المنطقة ذا أهمية، وساهم في الاستثمارات بين بلدان الجنوب في شتى الصناعات مثل الأغذية والمشروبات، والهندسة، والكهرباء، والصناعات الاستخراجية، والاتصالات، وتجارة التجزئة. وسيبقى الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب والعلاقة المتبادلة بينه وبين التكامل الإقليمي عنصراً هاماً من عناصر التنمية بالنسبة للعديد من البلدان والمجموعات الإقليمية.

جيم - التعاون بين بلدان الجنوب في التجارة والمسائل المتصلة بالتجارة

٢٥- الصلوات التجارية بين بلدان الجنوب يمكن أن تكون قنوات قادرة على التخفيف من الأثر السلبي للأزمة الراهنة على التجارة بين بلدان الجنوب. والأدوات التي يمكن الاستعانة بها في هذا الصدد قد تشمل النظام العالمي للأفضليات التجارية، والاتفاقات التجارية الإقليمية، والتعاون في المجالات والمؤسسات الأخرى التي تعزز التجارة.

٢٦- لقد أصبحت مخططات التكامل الإقليمي والأقاليمي بين بلدان الجنوب أدوات رئيسية من أدوات التعاون الإقليمي وتنمية الدول الأعضاء. وقد طوّرت هذه المخططات على مر السنين - ولا سيما في السنوات الأخيرة مع ظهور نمو نشط في بعض البلدان النامية - استراتيجيات وآليات تعاونية مبتكرة في مجالات من قبيل التجارة والمالية والنقد ومجالات الاقتصاد الكلي ذات الصلة، بغية زيادة تعزيز عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي باعتباره اللبنة

الأساسية التي تتيح المشاركة في النظام التجاري الدولي مشاركة فعالة. فعلى سبيل المثال، أنشأت بلدان أمريكا اللاتينية مصرف الجنوب في عام ٢٠٠٧ لتمويل التنمية في المنطقة. ويمكن لهذه الترتيبات الجديدة أن تكسب اقتصادات المنطقة القدرة على التكيف وتعزيز التجارة بين بلدان الجنوب.

٢٧- أما في مجال النقل، فقد اعتمدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا خارطة طريق تهدف إلى إيجاد نقل بحري متكامل وقادر على المنافسة. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أقامت السوق المشتركة لبلدان أمريكا الوسطى، والجماعة الكاريبية، وجماعة بلدان الأنديز، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي صلات بين نظمها للنقل البري والبحري التي تمتلك شبكات نقل وأطر مؤسسية ومخططات تنظيمية راسخة وخطط محددة للتنمية الهياكل الأساسية خاصة بها. وفي أفريقيا، أخذت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي برنامج تيسير التجارة والنقل العابر، في حين اعتمدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي البروتوكول المتعلق بالنقل والاتصالات والأرصاء الجوية. وبالمثل، أطلقت منظمة التعاون الاقتصادي، في إطار الاتفاق الإطاري للنقل العابر، عدداً من المبادرات داخل الإقليم في منطقتي وسط وغرب آسيا يشترك فيها ١٠ بلدان، منها أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية، بهدف النهوض بالتعاون بين بلدان الجنوب في مجالي التجارة والنقل وغيرهما من المجالات. ومن ذلك على سبيل المثال، إنشاء خط جديد للسكك الحديدية يربط بين ألماتي (كازاخستان) وتركيا مروراً بجمهورية آسيا الوسطى وجمهورية إيران الإسلامية، وهو ما يجعل المنطقة بأكملها موصولة بالسكة الحديدية.

٢٨- وفي مجال التجارة وتمويل المشاريع، تُعد الشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية بمثابة استجابة مؤسسية نشطة للاتجاهات الآخذة في الظهور في التجارة الدولية، حيث سجلت التجارة بين بلدان الجنوب نتائج مذهلة كماً ونوعاً. وتهدف هذه الشبكة العالمية، التي أنشئت في عام ٢٠٠٤، وتضم حالياً ٢٥ عضواً، إلى تعزيز جميع أصناف الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف المبرمة بين مصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية القائمة في البلدان النامية. لقد عززت الأزمة المالية الراهنة أهمية التعاون، وهذه الشبكة العالمية في وضع جيد يخولها لأن تكون في المستوى. فأعضاء هذه الشبكة ما فتئوا يرمون تحالفات تجارية فيما بينهم عن طريق نظم التمويل المشترك ووضع أدوات تمويلية ملائمة وتنافسية وإتاحة تسهيلات ائتمانية. فقد أنشأ مصرف التصدير والاستيراد الهندي مثلاً علاقة تسهيلات ائتمانية مع مصرف التجارة والتنمية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومصرف التصدير والاستيراد النيجيري، ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي. وأبرم اتفاق مماثل بين مصرف التصدير والاستيراد الروماني ومصرف التنمية الصناعية الكيني، وكذلك بين مصرف التنمية لشرق أفريقيا ومصرف التنمية الصيني.

ثالثاً - قضايا للنقاش

٢٩- ثمة عدة دروس يمكن استخلاصها في ضوء الأمثلة العديد على التعاون بين بلدان الجنوب وعلى الصعيد الإقليمي في المجالات المالية والاستثمارية والتجارية. وقد يرغب الخبراء في معالجة المسائل التي أثّرت في هذه المذكرة ضمن سياق التعاون الثلاثي والإقليمي وبين بلدان الجنوب. وفيما يلي القضايا المطروحة على الخبراء للنقاش:

ألف - التكامل الإقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب

ما هي العمليات التي تتبعها مختلف المناطق لتحقيق التكامل؟ ما هي أوجه التشابه فيما بينها وما مدى فعاليتها لتحقيق التكامل الإقليمي؟

ما هي اتجاهات التكامل الإقليمي طويلة الأجل في المناطق بأسرها؟ وما هو أثرها على التعاون بين بلدان الجنوب؟

هل أصبحت الترتيبات التعاونية أكثر فاعلية في دعم التكامل والتنمية بين بلدان الجنوب؟

ما هي الفرص الجديدة المتاحة في المجالات المالية والاستثمارية والتجارية؟

باء - الأزمات المالية: هل هي حلول من الجنوب إلى الجنوب

ما مدى فعالية استجابات البلدان في تخفيف المخاطر ومعالجة الأزمات والوقاية منها؟ وما هي الآليات، إن وجدت، التي أضفت عليها هذه البلدان الطابع المؤسسي؟

هل خرجت مناطق من أزمة مالية ما أقوى مما كانت عليه؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما الدليل العملي على ذلك؟ وما هي الدروس السياسية التي يمكن استخلاصها من هذه التجارب؟

ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من التكامل الإقليمي الموجه لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، لا سيما فيما يتعلق بتدفقات رؤوس الأموال والتعاون المالي؟

ما هي انعكاسات ما يمكن أن يطرأ من انخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية على التعاون بين بلدان الجنوب؟

ما هي إمكانيات صناديق الاستثمار الإقليمية؟

جيم - التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر

هل ستؤثر الأزمة المالية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب؟ وهل ستتأثر جميع القطاعات بنفس القدر؟

ما هي الدروس السياسية التي يمكن استخلاصها من مختلف التجارب الوطنية والإقليمية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر جنوب جنوب والإفادة منه؟

كيف يتسنى للترتيبات الإقليمية زيادة جاذبية منطقة من المناطق للاستثمار والإنتاج وزيادة قدرتها على الانتعاش؟ وكيف سيؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب على مستقبل مناخ الاستثمار الدولي والتعاون بين بلدان الجنوب؟

دال - التجارة بين بلدان الجنوب والأزمة المالية العالمية

كيف أثرت الأزمة المالية الراهنة على التجارة بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التجارة داخل المجموعات الإقليمية؟ وهل هناك قطاعات تستفيد من التجارة بين بلدان الجنوب أثناء الأزمة الراهنة؟

ما هي مختلف أصناف ودرجات الآثار المتصلة بالتجارة التي تتعرض لها كل مجموعة إقليمية جراء الأزمة المالية الراهنة؟ وما هي التدابير المطلوب اتخاذها لمواجهة هذه التحديات (مثلاً في مجالات مثل تمويل التجارة وتيسير التجارة)؟

ما هو احتمال أن تؤدي الأزمة المالية الراهنة وإمكانية انكماش الاقتصاد العالمي إلى إعادة تقييم مخططات تقاسم الإنتاج الدولية، بما في ذلك بين البلدان النامية؟

— — — — —